

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرّواية الثامنة تجاه الموسعة

الرّواية الثّانية تَسْتَبْطِن عدّة نِقاط مُلتَقَطات: [1]

«و منها: المروية عن قرب الإسناد، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه عليه السلام: «قال:

1. و سألته عن رجل نسي المغرب حتّى دخل وقت (أي إمّا وقت الفضيلة أو الركعات الأربعة المختصّة ب) العشاء الآخرة؟ قال: يصليّ العشاء (الحاضرة) ثمّ يصليّ المغرب.

2. و سأله عن رجل نسي العشاء فذكر بعد طلوع الفجر؟ قال: يصليّ العشاء (الفائت) ثمّ يصليّ الفجر.

3. و سأله عن رجل نسي الفجر حتّى حضرت الظهر. قال: يبدأ بالظهر (الحاضر) ثمّ يصليّ الفجر، كذلك كلّ صلاة بعدها صلاة» [2].

Ø النّقطة الأولى: أنّ صاحب الوسائل قد جرّأ هذه الفقرات إلى ثلاث روايات منفصلات [3] بينما ظاهر السياق يدلّ على اتّحاد التساؤلات ضمن مجلس موحدّ حتماً، وفقاً لإدغام قرب الإسناد، فبالنّسبة إلى تقطيع الحديث - من الوسائل - لا يُعدّ صواباً.

Ø النّقطة الثانية: حول التساؤل الأوّل حيث:

- لو فسّرنا «دخل الوقت» بفترة فضيلة العشاء لتحددّ صدر الحديث بالتّقية إذ البكريّة يَخَصُّون العشاء بأوّل وقته ولا يُقدّمون صلاة أخرى أبداً. [4]

- و لكن لو فسّرنا «دخل الوقت» بفترة «الركعات الأخيرة للعشاء» لما أمكننا الاستدلال بالمواسعة إذ تلك البرهة الزمّنيّة تخصّ «العشاء» فحسب و من المبرّم أنّ أهل المضايقة أيضاً يعترفون بتقدّم الصّلاة الحاضرة الضيّقة، فلا يُعدّ الصّدّر ضارّاً بهم.

و أمّا التساؤل الثّاني ضمن الحديث - نسي العشاء فذكر بعد طلوع الفجر، قال: يصليّ العشاء (الفائت) ثمّ يصليّ الفجر - فأيضاً لا يَنْتَفِع به أهل الموسعة إذ قد قدّم عليه السّلام الفائتة على الحاضرة، بل قد دلّل على التّرتيب تماماً، و لكنّا - وفقاً للشيخ الأعظم - سنُجيب لاحقاً بأنّ «الأمر» يُعطي معنى الاستحباب لا الوجوب التّعينيّ - حتّى يستعين به أهل المضايقة -.

Ø النّقطة الثّالثة: حول النّسخة المتغايرة لهذه الرّواية فإنّ الإمام قد أجاب هنا عن التساؤل الثّالث: «رجل نسي الفجر حتّى حضرت الظهر قال: «يبدأ بالظهر» (الحاضر) ثمّ يصليّ الفجر» فبالنّسبة إلى قد هتفت بالمواسعة، بينما المحقّق البروجرديّ [5] قد

استُورد نسخة أخرى تُبرهن على المضايقة إذ قد عبّرت «يبدأ بالفجر»: «و قال: و سألته عن رجل نسي الفجر حتّى حضرت الظهر؟ قال يبدأ «بالفجر» ثمّ يصلى الظهر».[6] إلا أنّ الخطأ قد انبثق عن المقرّر إذ سائر المقرّرين كالوالد المحقّق الأستاذ لم يستورد هذه النسخة أساساً.

Ø النقطة الرابعة: حول الاستشكال على التّقية، إذ قد أكّدت مسبقاً بأنّ المعصوم لو منّ ضابطاً عاماً و تعليلاً شاسعاً لدى تبيان الحكم الواقعي، لما حقّق لنا حمله على التّقية، فإنّه قد ناولنا المعيار العامّ قائلاً: «كذلك كل صلاة بعدها صلاة» أي أنّ الحاضرة التي تليها صلاة - كالظهر و المغرب - ستتقدّم على الفائتة دوماً، فبالنتيجة لا يتلائم التعليل مع التّقية أبداً.

Ø النقطة الخامسة: أنّ ظاهر مساق الأسئلة الثلاثة يحول حول كفيّة قضاء «الفرائض الواجبة» جزماً لا التوافل المندوبة أساساً، فبالنتيجة إنّ هدف الإمام عن الضابطة المزبورة «كذلك كل صلاة بعدها صلاة» ينحصر في الواجبات، و إلا لو فسّرناها بالمستحبات لندرجت كافّة الصلوات الخمس نظير العشاء و الصبح و العصر إذ بإمكان المرء أن يتنقّل تلوها بأيّة نافلة يروق به.

فعقيب هذه النقاط سنتناول استظهار الشيخ الأعظم - تجاه الرواية الثامنة - قائلاً:

«فإنّ صدرها و ذيلها (سوى التّسائل المتوسّط) كالصريح في جواز تقديم الحاضرة على الفائتة، و أمّا الحكم فيها بتقديم العشاء المنسيّة على الفجر (الحاضر لدى التّسائل الثّاني) فعلى وجه الأولويّة (الاستحبابيّة) كالحكم بتقديم الحاضرة في الصّورتين، لما ذكر من الضابط في ذيلها.

لكن يرد عليها: أنّ ظاهرها فوات وقت المغرب للناسي مع سعة وقت العشاء، و هو (تقديم العشاء على المغرب) خلاف المشهور و الأدلّة [7] (فتحمّل على التّقية) و (لهذا إنّ) إرادة آخر وقت العشاء (سوف) يوجب الحكم بوجوب تقديم العشاء (حتّى لدى أهل المضايقة).

هذا مع أنّ الضابط المذكور لا يخلو من إجمال، لأنّ المشبّه به المشار إليه بقوله: «كذلك كلّ صلاة بعدها صلاة» يحتمل أن يكون الفائتة، و يحتمل أن يكون الحاضرة، و وجه الشبه إمّا الحكم بالتقديم و إمّا الحكم بالتأخير، و المراد من ثبوت صلاة بعدها إمّا مشروعيّة صلاة بعدها - و لو نفلًا - [8] و إمّا وجوب فريضة بعدها (فيظّل الإجمال سليماً).

بينما صاحب الجواهر لم يستظهر الإجمال، بل قد فسّر الرواية قائلاً:

«فإنّ ذيله (المعلّل) صريح في عدم الترتيب، و لا ينافيه الأمر فيه (السؤال الثاني) بتقديم العشاء (الفائت) على الفجر بعد أن كان ظاهره للتجنّب عن وقوعها بعد الصلاة التي لا صلاة بعدها (فإنّ العشاء و الفجر لا تتلوها صلاة و لهذا قد قدّم العشاء الفائت على الفجر) لا للترتيب و المضايقة (فلا دخل لهما بمحط صراعنا أساساً) بل هو حينئذ مشعر بخلافهما (إذ التعليل المذيل قد وضّح وجه الإجابة الثانية) و بأنّ المراد من ذلك (تقديم العشاء الفائت) الاستحباب، لمعلومية جواز الصلاة (العشاء) بعد الفجر في غير الفائتة فضلاً عنها، كمعلومية إرادة الندب من الأمر فيه بتقديم الظهر الحاضرة على الفجر الفائتة، للإجماع على عدم وجوب تقديم الحاضرة (فإنّ المضايقة يرون استحباب تقديم الفائتة على الحاضرة أيضاً) بل التعليل نفسه مشعر بذلك.[9]

نعم (حينما حملنا الأمر على الاستحباب فسوف نفرّق بين التّسائلين الثّاني و الثالث بأنّه) هو ظاهر في الفرق بالنسبة إلى رجحان تقديم الفائتة (في السؤال الثاني) و تأخيرها (الفائتة في التّسائل الثّالث، فنفكّك) بين ما بعدها صلاة: كالظهر و المغرب بل و العشاء و ما ليس بعدها صلاة كالعصر و الصبح، فتقدم الحاضرة في الأوّل استحباباً و الفائتة في الثّاني، و لا بأس به، خصوصاً بعد التسامح في السنن إن لم يقدّم إجماع على خلافه (بينما نلاحظ عليه بأنّ الإمام قد أعلن الضابط الرئيسيّ قائلاً: «كل صلاة بعدها

صلاة» فهذا التقديم لأجل التعليل لا لضابط التسامح العليل).«[10]

وأما تفكيك الإمام ما بين التسائل الثاني - حيث قد قدم العشاء الفائت على الفجر الحاضر - و بين التسائل الثالث - قد قدم الظهر الحاضر على الفجر الفائت - فقد تسبب بالإجمال لدى البعض كالشيخ الأعظم - في البداية - إلا أنه قد حاول حل الإجمال ببركة روايتين أخرتين قائلًا:

«نعم في بعض الأخبار ما يبين المراد منها (إجمال الرواية الحالية) وهو ما عن الشيخ بإسناده عن الحسن الصيقل: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي الأولى (الظهر) حتى صلى ركعتين من العصر؟ قال: فليجعلهما (الركعتين)[11] الأولى (الظهر) وليستأنف العصر، قلت: فإنه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر؟ قال: فليتم صلاته ثم ليقض بعد المغرب (أي مضاداً للإجابة المسبقة) قال: قلت له: جعلت فداك، قلت حين نسي الظهر ثم ذكر وهو في العصر يجعلها الأولى (ظهراً) ثم يستأنف (العصر) و (لكن) قلت: هذا (العشاء) يتم صلاته ثم ليقض بعد المغرب!!! قال (عليه السلام): هذا (العشاء) ليس مثل ذلك (الظهر) إن العصر ليس بعدها صلاة، و العشاء بعدها صلاة»[12] (إذن قد أوضحت أن معنى «بعدها صلاة» هي النوافل الراتبية كصلاة الليل التالية بعد العشاء لا خصوص الفريضة، و ثانياً: كنّا قد تخيلنا أن «كل صلاة بعدها صلاة» تخصّ أشباه الظهر و المغرب، بينما الإمام قد طبقه على العصر التي لا تليها صلاة).

و في معناها ما عن دعائم الإسلام بزيادة قوله: «أن العصر ليس بعدها صلاة، يعني لا يتنفل بعدها، و العشاء الآخرة يصلي بعدها ما يشاء»[13].

و هذا التفصيل (بين الظهر و العشاء) محمول:

1. على الأولوية (الاستحبابية) بشهادة التعليل فإن قضاء الصلاة بعد العصر جائز إجماعاً (فالإمام قد علل باستحباب قضاء الصلوات بعد الظهر و العشاء).

2. أو على التقية، ففيه (أي حديث صيقل) دلالة على الموسعة و تفسير (أيضاً لإجمال) لما سبق من التفصيل في رواية علي بن جعفر المتقدمة[14] إلا أن ظاهره (صيقل) متروك عندنا - معاشراً القائلين بعدم خروج وقت الظهر، خصوصاً للناسي، إلا إذا بقي مقدار صلاة العصر من وقتها (فبتحتم العصر فحسب) - و حينئذ ففي غير ذلك الوقت (المخصوص) يجب العدول (إلى الظهر) و فيه (اتساع الوقت) يحرم (العصر) فلا مورد للاستحباب، و هكذا الحكم المذكور للمغرب، فافهم.»

و لكن نعارض الشيخ الأعظم:

- أولاً: قد رفضنا - للتو - الحمل على التقية نظراً للتعليل العام، فلاحظ هناك.

- ثانياً: إن التعليل ضمن رواية صيقل - العصر ليس بعدها صلاة - لا يُعدّ تفسيراً لرواية علي بن جعفر - كذلك كل صلاة بعدها صلاة - فلا وجه لترابطهما معاً حتى ندعي خلاف الظهور و نستنبط التقية.

[1] (رسالة في الموسعة و المضايقة). ص316-317 قم، مجمع الفكر الإسلامي.

[2] قرب الاسناد: ٩١ و الوسائل ٣٤٩: ٥، الباب الأول من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٧ و ٨ و ٩.

[3] لاحظ الينبوع الأعلى.

- [4] و لكن بوسعنا أن نبرهن بهذه الفقرة لإثبات الموسعة أيضاً إذ رغم معرفة الإمام بالمغرب الفائت إلا أنه قد قدم العشاء الحاضرة على الفائتة، فأعدم فورية الفائتة تماماً.
- [5] بروجردى حسين. تبيان الصلاة. ج 7 ص 206 قم، گنج عرفان. (المقرّر: الشّيخ على الصّافي الكلّياگاني المتوفّى 1380، أي أن المقرّر قد توفّى نفس السّنة التي توفّى المحقّق البروجرديّ بالتّحديد).
- [6] الرواية 7-8-9 من الباب 1 من أبواب قضاء الصلوات من الوسائل.
- [7] راجع الوسائل 3: 110، الباب 10 من أبواب المواقيت، الحديث 4 و الحديث: 132، الباب 16، من أبواب المواقيت، الحديث 24.
- [8] في «ن» و «ع» و «د»: و لو نفلّا لها.
- [9] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 59 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- [10] نفس الينبوع ص 60.
- [11] في «ع» و «ن» و «ص» و «ش»: فليجمعهما، و في التهذيب و الوسائل: فليجعلها.
- [12] التهذيب 2: 270 أبواب المواقيت، الحديث: 107 و الوسائل 3: 213، الباب 63 من أبواب المواقيت، الحديث 5.
- [13] دعائم الإسلام 1: 141.
- [14] صفحة 316 من نفس الكتاب.